

## تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006-مدخل التحليل إلى مركبات أساسية

د. محمود فوزي شعوي

د. عبد الوهاب دادن

(جامعة ورقلة)

### الملخص:

شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محاولات إصلاحية منذ فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، نظرا لأهميتها الواضحة في الاقتصاد الوطني والدور الذي تؤديه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة. ويعد القطاع الصناعي قطاعا أساسيا لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، إلى جانب إمكانية مساهمته في تقليص حجم الواردات السلعية وبالمقابل رفع حجم الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وخلال المسيرة التاريخية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، نجد أن مطلع السبعينات كان بداية لوضع مخططات تنموية لدعم جانبيين أساسيين: الثورة الصناعية والثورة الزراعية. ومن بين أهم إفرزات المحاولات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري، تأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تعمل في المجال الصناعي. وعليه، نحاول في هذا البحث تحليل السلوك الاقتصادي لعينة من هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2006 باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. وقد اتجه البحث أساسا إلى استخراج العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية انطلاقا من خصوصياتها المالية. وتبين أن السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل هي: المردودية الاقتصادية؛ حجم المؤسسة؛ الهيكل المالي للمؤسسة؛ مستوى الاحتياج لرأس المال العامل؛ قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وسلوكها التجاري.

الكلمات الدالة: المؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛ القطاع الصناعي؛ السلوك الاقتصادي؛ العوامل.

## Résumé :

Compte tenu de leurs l'importance dans l'économie nationale et le rôle qu'elles jouent dans les transitions économiques contemporaines, les PME Algériennes ont connu des réformes depuis l'indépendance à ce jour. Le secteur industriel est l'un des principaux piliers qui joue un rôle dans la dynamique de l'économie nationale et la croissance économique, sans compter sa contribution à la réduction des importations de biens, sa stimulation des exportations et sa capacité à atteindre l'autosuffisance.

En effet, au cours de l'histoire de l'économie algérienne, nous constatons que les années soixante-dix ont été le début des programmes de développement pour soutenir les principaux aspects: la révolution industrielle et la révolution agricole. Parmi les résultats les plus importants des tentatives de réforme de l'économie algérienne: la réhabilitation du tissu des PME, en particulier celles qui travaillent dans le domaine industriel.

De ce fait, ce travail étudie le comportement économique d'un échantillon de ces entreprises au cours de la période 1990-2006, en utilisant la méthode d'analyse en composantes principales.

Nous avons relevé: la rentabilité économique, la taille, la structure financière, le niveau du besoin en fonds de roulement, la capacité d'autofinancement et le comportement commercial comme facteurs de détermination du comportement des PME industrielles.

**Les mots-clés :** PME ; Secteur industriel ; comportement économique ; facteur.

**تمهيد :**

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ نهاية الثمانينات مع مجيء اقتصاد السوق والتغيرات المحدثة على مستوى الأنظمة المؤسسية المعنية. فيطرح كل من الاتجاه نحو تقليص حجم الهياكل العمومية الاقتصادية، تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية وضغوط العلاقات التجارية إشكالية إعادة تهيئة النشاط والهياكل الاقتصادية. كما تميز الاقتصاد الوطني بوجود أشكال غير كاملة للتنظيم على مستوى كل من المخطط الانتقالي للسلطات ومخطط الانسجام لمؤسسات الدولة.

في ظل هذه الإشكالية الهامة التي تسجل ظهور وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، استدعى الأمر القيام بدور أساسي بخصوص إعادة تهيئة الهياكل الاقتصادية، أمام صعوبات إصلاح القطاع العمومي، الذي يضم عددا معتبرا من المؤسسات التي تتميز بضعف في الأداء. لذلك تحاول السلطات المعنية توجيه جهودها إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص والتي تتميز بإمكانية التوافق مع ظاهرة اقتصاد السوق.

ولهذا، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية محاولات إصلاحية منذ فترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، نظرا لأهميتها الواضحة في الاقتصاد الوطني والدور الذي تؤديه في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة. لقد تميز تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بعد الاستقلال بالبطء، في بيئة يسودها غياب البنية التحتية، وأمكن التمييز بين فترتين أساسيتين لوصف تطور هذه المؤسسات منذ الاستقلال: الأولى تصل إلى غاية 1988، حيث تميزت هذه الفترة بالتنظيم الذي يحد بشكل أساسي من توسع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وبالمقابل إنشاء عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية. أما الثانية فبدأت تدريجيا، انطلاقا من 1988، في محاولات ترقية وتأهيل القطاع الخاص من خلال برامج وسياسات اقتصادية تهدف إلى تشجيع عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، إذ أصبحت هذه الأخيرة مدعومة لأداء دور جوهري في حركية الاقتصاد الوطني كونها تشكل ميزة أساسية للنسيج الاقتصادي القائم على المستويين المحلي والدولي.

ويعد القطاع الصناعي قطاعا أساسيا لما يؤديه من دور في حركية الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة النمو، إلى جانب إمكانية مساهمته في تقليص حجم الواردات السلعية وبالمقابل رفع حجم الصادرات وتحقيق الاكتفاء الذاتي. وخلال المسيرة التاريخية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، نجد أن مطلع السبعينات كان بداية لوضع مخططات تنموية لدعم جانبين أساسيين: الثورة الصناعية والثورة الزراعية.

ومن بين أهم إفرات المحاولات الإصلاحية للاقتصاد الجزائري، تأهيل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة تلك التي تعمل في المجال الصناعي. لذلك، نحاول

في هذه الورقة البحثية تحليل السلوك الاقتصادي لعينة من هذه المؤسسات خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2006 باستخدام طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. وتم صياغة السؤال المحوري لهذه الورقة البحثية كما يلي:

انطلاقاً من الخصوصيات المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، ما هي العوامل المحددة لسلوكها الاقتصادي ؟

أولاً: توطئة تاريخية حول التطورات التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث أدت دوراً فرعياً ملحفاً للشركات الاستعمارية الكبرى. و ابتداءً من العام 1958، و في إطار المخطط الاستراتيجي الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة، كان الهدف المقصود من وراء هذه المؤسسات و الوحدات هو وضع سياسة لتطوير صناعة محلية تعود بالامتيازات و الفوائد اقتصاديات البلد المستعمر، ومنها :

- الحصول على أرباح هامة، بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة.
- توفير بعض السلع و المنتجات محلياً بأقل تكلفة.
- الإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري للاقتصاد الفرنسي.

و غداة الاستقلال ورثت الجزائر قطاعاً مهماً، مكوناً في أساسه من صناعات استخراجية، و من فروع صناعات استهلاكية صغيرة و متوسطة تتمركز في المدن الكبرى و المناطق العمرانية. وقد كان لمغادرة ملاك هذه الوحدات الصناعية أثراً كبيراً على الاقتصاد الوطني عشية الاستقلال، حيث أحدث ذلك فراغاً كبيراً، فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بنظام التسيير الذاتي، وهو المظهر الأول لتدخل الدولة المباشر في إعادة تنظيم القطاع الصناعي. أما المظهر الثاني لهذا التدخل فيتمثل في تدعيم إنشاء المؤسسات الصناعية الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج و ذلك في إطار عمليات التأميم و كذلك برامج التنمية (المخططات الإنمائية). هذا من جهة، و من جهة ثانية تم التركيز على الاستثمار في الصناعات الصغيرة و المتوسطة

التي اعتمدت بشأنها سياسة اللامركزية ووضعها تحت إشراف المجموعات المحلية سواء كانت الولاية أو البلدية. و بالموازاة مع البرامج الاستثمارية الصناعية التي تم تنفيذها على امتداد عقد في السبعينات والثمانينات والتي كان من نتائجها **بناء قاعدة صناعية تتشكل من مركبات ضخمة ومؤسسات صناعية كبيرة**، تم وضع برامج سياسات تتعلق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولكن بتسجيل اختلاف في التصور بشأن المكانة و الدور المنتظر لهذه المؤسسات في التنمية، فتميز بين توجيهين :

- **الأول:** كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع مكمل وتابع للقطاعات القاعدية، وتشمل مرحلة السبعينات.
- **الثاني:** و يرى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة و أسلوب بديلين للصناعات القائمة<sup>1</sup>.

تم إصدار أول قانون للاستثمارات سنة 1963 لعلاج اضطرابات المحيط التي كانت عقب الاستقلال، وإن كان لها أثر ضعيف على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعبئة رأس المال الوطني والأجنبي، رغم المزايا والضمانات وحجم المبالغ المعبرة. وفيما بعد، تم اتخاذ خيار واضح بانتهاج سياسة اقتصادية ذات تخطيط مركزي وملكية عامة لوسائل الإنتاج وعمليات تصنيع سريع يرتكز على صناعات السلع والتجهيزات والمنتجات الوسيطة.

حاول القانون الجديد للاستثمارات سنة 1966 تحديد قانون أساسي للاستثمارات الخاصة الوطنية في إطار التنمية الاقتصادية. ولقد أخذ هذا القانون في الحسبان احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وألزم اللجنة الوطنية للاستثمار (CNI) بمنح الاعتماد للمشاريع الخاصة على أساس معايير انتقاء.

لم تكن هناك سياسة واضحة خلال الفترة الممتدة بين 1963-1982 بشأن القطاع الخاص، إذ لم يعرف هذا الأخير إلى الشيء القليل من التنمية على هامش المخططات الوطنية، وكان مكبوحا بالخطاب السياسي لجزائر اشتراكية. كما اعتمدت سياسة مالية تمنع القطاع الخاص، بشكل غير مباشر، من التمويل الذاتي من خلال سياسة وضغوط جبائية

صارمة، إلى جانب كبح عمليات التجارة الخارجية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

ركزت سياسة التخطيط المنتهجة منذ العام 1967 على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما كان ينظر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتدعيم عمليات التصنيع الشاملة و تكثيف النسيج الصناعي الموجود، لذلك عرفت هذه المؤسسات بالصناعات التابعة. أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص، فكانت مؤطرة بموجب قانون الاستثمار لسنة 1966، و موجهة حسب الأهداف العامة لسياسة التنمية. وقد شهدت هذه المرحلة وضع برنامجين لتمويلين لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و توزعا كما يلي<sup>2</sup>:

- البرنامج الأول و تعلق بالفترة 1967 - 1973.

- البرنامج الثاني و تعلق بالفترة 1974 - 1979.

و يبين الجدول الموالي توزيع المشاريع الصناعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مختلف الفروع.

الجدول 1: توزيع الاستثمارات المخصصة لتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( 67 - 1979 )

القطاعات البرامج	مواد البناء	الصناعات المعدنية	الخدمات الحرفية	الخشب والورق	النسيج	الكيمياء الصغيرة	السياحة المحلية	الصناعات التقليدية	الصناعات الغذائية
البرنامج (1)	17 %	05 %	01 %	07 %	17 %	/	13 %	39 %	/
البرنامج (2)	41 %	13 %	08 %	11 %	01 %	02 %	19 %	02 %	03 %

المصدر : بوزيان عثمان، مرجع سابق.

تظهر الأرقام الأهمية المعطاة خلال المخطط الرباعي الثاني للصناعة المحلية ومنه لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، التي كان يهدف بها إلى توزيعها على مختلف مناطق الوطن حتى تستفيد البلدية من مشروع صناعي يسمح لها بتطوير الموارد المالية محليا.

خلال الفترة الممتدة ما بين 1982 - 1988 وحسب الأهداف المحددة في المخطط، ظهرت إرادة لتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتُرجم هذا الموقف بوضع إطار تشريعي وتنظيمي متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني<sup>3</sup> بهدف إفادة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة:<sup>4</sup>

- قانون التحويل الضروري للحيازة على تجهيزات أو في بعض الحالات المواد الأولية؛

- الدخول، وإن كان محدودا، إلى التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) ونظام الواردات بدون دفع.

غير أن هذا النظام الجديد استمر في تعزيز بعض العقبات التي تحد من توسع القطاع الخاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من خلال:

- إجبارية الحصول على الاعتماد بالنسبة لكل الاستثمارات؛

- تحديد التمويل البنكي بنسبة 30% من مبلغ الاستثمار المعتمد؛

- عدم إمكانية تجاوز المشاريع الاستثمارية مبلغ 30 مليون دينار جزائري عند تأسيس شركات ذات مسؤولية محدودة (SARL) أو شركات الأسهم (SPA) و10 ملايين دينار جزائري عند تأسيس مؤسسات فردية أو باسم جماعي (SNC)؛

- منع الملكية الخاصة لعدة مشاريع.

في سنة 1983 تم إنشاء مكتب التوجيه، المتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة (OSCIP)، حيث وضع تحت وصايا وزارة التخطيط وهيئة الإقليم ولها مهام رئيسية من بينها :

- توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق تحتاج إلى تنمية وضمن تكملته بالقطاع العام؛

- وضمن إدراج الاستثمار الخاص في عملية التخطيط.

مع قانون الاستثمار لسنة 1982 وإنشاء مكتب التوجيه، المتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة سنة 1983، عرف القطاع الخاص، ولأول مرة منذ الاستقلال، بأن له

دورا كبيرا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. غير أنه يجب التنويه إلى أن هذه الأحكام كان لها أثرا محدودا على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة جديدة. ولقد أدى وضع سقف محدد للاستثمارات إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو النفقات غير المنتجة.

استمر استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالتوجه بشكل رئيسي نحو فروع النشاط الكلاسيكي بإحلال الواردات من سلع الاستهلاك النهائي. وابتداء من سنة 1983، ظهر ميل للاستثمار في القطاعات المهمة سابقا من قبل هذه المؤسسات، كتحويل المواد والصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة.

يمكن القول أنه لم يتسن لبرامج تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة السابقة أن تحقق الأهداف المنوطة بها في إطار سياسة التصنيع العامة والمخططات التنموية، فقد ظلت أبعادها محدودة في غالب الأحيان، و مساهمتها ضعيفة في الاقتصاد عموما. و تحت طائلة الاختناقات التي أفرزتها المرحلة، ظهر و تطور تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتوجه جديد وبديل، و من هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (80 - 1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة في العقدين السابقين، و كان يهدف إلى تغطية الطلبات الآنية، و المساهمة الفعالة في تعزيز الوحدات العامة الكبرى، و شرع في الانتقال بالاستثمارات من الصناعات الثقيلة و وحدات الصناعة الخفيفة الكبيرة الحجم التي تتطلب تكنولوجيا عالية و متنوعة و مركبات ضخمة و مكلفة الاستثمار في الصناعة الصغيرة و المتوسطة (الانتقال من الصناعة الواسعة إلى الصناعة الكثيفة)<sup>5</sup>.

في إطار المخططات التنموية لمرحلة الثمانينات (المخطط الخماسي الأول 80 - 1984 و الخماسي الثاني 85 - 1989)، حظيت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية ببرامج استثمارية معتبرة، وكانت نسبة كبيرة من هذه البرامج موجهة نحو إقامة صناعات جديدة في المناطق الداخلية التي لم تعرف تطور صناعي من قبل.

وسعى لتحقيق فعالية ورفع المردودية وتحسين أداء هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فقد تم تبني مجموعة من الإجراءات التنظيمية من بينها:



- إعادة الهيكلة العضوية.

- إعادة الهيكلة لمالية.

- استقلالية المؤسسات العمومية.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة فقد تميز تدخل القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالحذر التكنيكي، فكان يوجه نشاطاته نحو ذلك التي تحقق مردودية سريعة، فكانت مؤسسات ثانوية لا تتطلب تكنولوجيا عالية و لا يد عاملة مؤهلة، و أغلبها كانت صناعات متفرقة غير مؤطرة، و قدرت مساهمته في القيمة المضافة بنسبة 30 % العام 1982، بعدما كانت النسبة 68 % العام 1968<sup>6</sup>.

غير أنه مع منتصف الثمانينات بدأ التوجه نحو الاهتمام بالقطاع الخاص و إشراكه في الحياة الاقتصادية بإصدار قانون متعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية، و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص، متابعته وتنسيقه.و بالرغم من الدفع الذي أعطته هذه الأطر القانونية والإجراءات لتنمية القطاع الخاص فإنها كانت غير كافية في ظل تعفن المحيط الاقتصادي و عدم تكييفه الأمثل لظهور قطاع خاص مؤهل، و ما يؤكد ذلك أن ما تم إنجازه من المشاريع لم يتعد 373 مشروعا، و هو ما يمثل نسبة 10 % من مجموع المشاريع المعتمدة.

في سنة 1988، ومواكبة للمستجدات، تم اختيار بديل الانتقال إلى اقتصاد السوق. لذلك تم وضع إطار تشريعي جديد، كما تم الشروع في إصلاحات هيكلية. ونتيجة لحاجة الجزائر إلى مساعدات ائتمانية من المؤسسات النقدية والمالية الدولية وتطوير علاقاتها معها، اعتبارا من سنة 1989، وبتطبيق بعض الإصلاحات، صدرت العديد من القوانين التي تعد بداية لهذا التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا. وتجلى ذلك في العديد من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخصوصية المؤسسات العمومية وتحفيز القطاع الخاص والتقليص من التسيير الإداري للاقتصاد الوطني.<sup>7</sup>

ويمكن القول بأن هذا الإطار وضع من أجل عدة أهداف عامة، أهمها:

- إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إداريا ومركزيا ؛

- البحث عن استقلالية المؤسسات العمومية ؛

- تحرير أسعار الصرف والتجارة الخارجية ؛
- استقلالية البنوك التجارية والبنك المركزي.

وفي هذا الصدد، يخصص القانون المتعلق بالنقد والقرض لسنة 1990 في المادة 183 مبدأ تحرير الاستثمار الأجنبي، إذ يفسح هذا القانون المجال أمام كل أشكال إسهام رأس المال الأجنبي ويشجع كل أشكال الشراكة دون قيود، بما في ذلك الاستثمار المباشر، إذ أصبح من الممكن استثمار رأس المال الأجنبي في كل القطاعات وليس هناك ما هو مخصص للدولة. إضافة إلى ذلك، حرية المؤسسات المصرفية الأجنبية في الجزائر.

أخذت التوجهات المتبناة مع بداية عشرية التسعينات بتنمية وتطوير قطاع المؤسسات كأهم فصل من فصولها، و ذلك باتخاذ قرارات حاسمة في شأن القطاع الخاص، و قد ظهر ذلك جليا على مستوى السياسة العامة للتنمية المتبعة و أهدافها المؤكد عليها خاصة في آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية متوسطة الأمد (90 - 1994)، و برامج الحكومات المتعاقبة و قد تلخصت في جملة من الاقتراحات كانت تهدف إلى معالجة علاقة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الإستراتيجية الجديدة للتنمية، و ذلك في ظل الإفرازات المتركمة للمراحل السابقة، ومنها :

- استحالة مواصلة الدولة للتدعيم المالي للاقتصاد.
- الفشل في معالجة بعض الظواهر الاقتصادية، كالتبعية و التدهور المالي للمؤسسات.
- عدم تحقيق التكامل الاقتصادي.

وقد اعتبرت فترة التسعينات القفزة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع. و قد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية :

-النظام المصرفي من خلال الإجراءات المتخذة ابتداء من سنة 1992 الهادفة إلى تحرير عمل البنوك، و تقديم التسهيلات للقطاع الخاص، و تخفيض أسعار الفائدة ابتداء من سنة 1998.

-التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 92 - 97 و 1998 حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة، و تدابير تشجيعية من خلال تقديم إعفاءات كلية أو جزئية.

-السياسة الجمركية التي أبدت من جانبها تجاوبا و ذلك في إطار تحرير التجارة الخارجية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية، و تسهيل المعاملات المالية و فتح السوق الجزائرية على الخارج.

-قانوني الخوصصة و الشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون والشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الذي وقع عام 1998.  
-إنشاء سوق مالية ( بورصة) لتبادل الأوراق المالية و ذلك العام 1993.  
-إصدار قانون خاص بتنظيم القطاع المالي سنة 1990 سمي بقانون النقد و القرض، و الذي كان يهدف إلى تنظيم قطاع النقد و القرض بتوجيه عمل البنوك و إعادة تحديد دور البنك المركزي.

-إصدار قانون مستقل لتوجيه الاستثمار و هو قانون عام 1993، و على إثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف تسهيل عمليات الاستثمار حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقية و متابعة الاستثمارات APSI.

إلى جانب هذا، تجسد الاهتمام في مستوى الهيئات الحكومية بإنشاء العديد من الهيئات الساهرة على تسيير و تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من بينها :  
- إنشاء وزارة منتدبة بكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991، لتتحول بعد ذلك إلى وزارة مستقلة تسمى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنة 1993.

-الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة.  
و بهذا شكلت فترة التسعينات الحلقة الأساسية و الأهم في إنجاز قطاع واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و مكنت الاقتصاد الجزائري من دخول الألفية الجديدة بمعطيات متجددة سيكون لها - بدون شك - باع كبير في التنمية الاقتصادية عموما و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصوصا.

افرز التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فعلى ضوء

التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات، أعطت الدولة مجالاً واسعاً لدعم نمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تزامن مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي جرى الاتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي "1994".

لقد شهدت هذه الرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يؤدي فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دوراً محورياً. ولقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (01/04/1994 إلى 31/05/1995) وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى، الذي يغطي الفترة 31/03/1995 إلى 01/04/1998. وعُقدت مجموعة من الاتفاقات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين. وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية للجزائر بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الخارجية وإعادة هيكلة بعضها الآخر. وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة. وأدت هذه السياسات بدورها إلى خصوصية الكثير من المؤسسات العمومية، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>8</sup>

وجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتواجد - في الوقت الحالي - في سبع قطاعات مهيمنة أساسية، حيث أوضحت إحصائيات السداسي الأول من سنة 2006 أن أهم قطاعات النشاطات لهذه المؤسسات كان وفق ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 2: قطاع النشاطات المهيمنة للسداسي الأول سنة 2006

الرقم	قطاع النشاط	عدد المؤسسات السداسي (1) لسنة 2006	%
01	البناء و الأشغال العمومية	86590	33.40
02	التجارة	44639	17.22
03	النقل و المواصلات	23245	8.97
04	خدمات العائلات	18863	7.28
05	الفندقة و الإطعام	15630	6.03
06	صناعة المنتجات الغذائية	14919	5.75
07	خدمات المؤسسات	13167	5.08
08	قطاعات أخرى	42229	16.29
	المجموع	259282	100

**المصدر:** نشرة المعلومات الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2006  
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل المرتبة الأولى بحصة تقدر بـ 33.40، و في المرتبة الثانية قطاع التجارة والتوزيع بحصة تقدر بـ 17.22 % و في المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بحصة تقدر بـ 8.97 % .

**ثانيا:** استخراج العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر

لغرض إنجاز هذه الدراسة قمنا بتشكيل عينة مكونة من 30 مؤسسة صغيرة ومتوسطة صناعية، حيث تحصلنا على 89 ميزانية محاسبية خلال الفترة الممتدة ما بين

1990 و 2006. واعتمدنا في التحليل على 18 متغيرة (نسب مالية) كما هو موضح في الملحق 4.

اعتمادا على المعطيات القاعدية للدراسة، استخدمنا طريقة التحليل العاملي وتحديدًا طريقة التحليل إلى مركبات أساسية بهدف الكشف عن العوامل المحددة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية موضوع الدراسة. بمعنى آخر نسعى إلى الإجابة على الأسئلة التالي :

- ما هو الحد الأدنى من العوامل المفسرة للتباين المشترك بين متغيرات الدراسة ؟
- هل يمكن تصنيف متغيرات الدراسة في مجموعات جزئية متجانسة ؟
- إذا تحقق الأمر كذلك، ما هي المعاني التي تتضمنها هذه المجموعات ؟

### 1. الاختبارات الأولية للتحليل

ننطلق في تفسير نتائج هذا التحليل من استخراج مصفوفة معاملات الارتباط، تمهيدا لحساب التباينات المشتركة والقيم الذاتية وارتباط المتغيرات بالعوامل المفسرة للظاهرة موضوع الدراسة والتحليل، إذ أنه من أهم افتراضات هذا التحليل اختلاف القيمة المطلقة لمحدد مصفوفة معاملات الارتباط<sup>9</sup> عن الصفر، وهو ما وجدناه محققا، مما يدل على سلامة معطيات ونتائج التحليل. ندرج الجدول الموالي لعرض نتائج اختبارين أساسيين في هذا التحليل وهما : اختبار كايزر-ماير-أولكن (K-M-O) لمدى كفاية العينة واختبار Bartlett لمدى وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة.

#### الجدول: نتائج اختبار Bartlett ومؤشر KMO

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,514
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	2,633E3
	df	153
	Sig.	,000

يبين هذا الجدول نتائج اختبار كايزر-ماير-أولكن (K-M-O)، وهو يشير إلى مدى تحقق إحدى فرضيات هذا التحليل وهي تجاوز قيمة (K-M-O) لنسبة 50%. وهذا ما

يبدوا محققا حيث بلغت قيمة هذا المؤشر 0.514، مما يدل على كفاية العينة موضوع الدراسة والتحليل. كما تظهر نتيجة اختبار Bartlett دالة، ويُعد هذا مؤشرا لاختلاف مصفوفة الارتباط عن مصفوفة الوحدة، بمعنى أنه توجد تباينا مشتركة بين متغيرات الدراسة تشكل مجموعة من العوامل الخفية، وهو ما نسعى إلى الكشف عنه.

نحصل على نسب التباين المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال قيم من مصفوفة معاملات الارتباط الصورية (Anti-Image Matrix)، وهي موضحة في الملحق 1. تفيد هذه المصفوفة في التحقق من فرضية كفاية العينة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وإذا تتبعنا الأرقام المؤشر عليها بالحرف (a) في القطر الرئيسي لمصفوفة المعاملات الصورية نجد 50% من المتغيرات ذات معامل ارتباط صوري يساوي أو يفوق 0.50، مما يدل على استيفاء هذه النسبة من المتغيرات لفرضية كفاية العينة لكل متغير.

كما سبق الذكر، تحاول هذه الطريقة إيجاد حد أدنى من المتغيرات يمثل كافة المتغيرات الأولية المقترحة، والسؤال المطروح، ما مدى جودة التمثيل لهذه المتغيرات؟  
يبين الملحق 2 جودة تمثيل المتغيرات انطلاقا من معاملات الارتباط المتعدد وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات، حيث يشير العمود الأول في هذا الجدول (Initial) إلى مربع قيمة الارتباط المتعدد بين المتغير من جهة وبقيّة المتغيرات من جهة أخرى، بينما يبين العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة. وهكذا، تبدو متغيرات الدراسة ذات جودة عالية للتمثيل.

## 2. استخراج القيم الذاتية

ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور الأساسية، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي. ولهذا الغرض ندرج الجدول الآتي والذي يبين القيم الذاتية ونسب التشتت.

الجدول 3: القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملة

Component	Initial Eigen values			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	4,557	25,319	25,319	4,557	25,319	25,319	3,713	20,625	20,625
2	3,438	19,101	44,420	3,438	19,101	44,420	3,472	19,290	39,916
3	2,554	14,189	58,609	2,554	14,189	58,609	2,529	14,052	53,968
4	2,418	13,431	72,040	2,418	13,431	72,040	2,103	11,681	65,649
5	1,850	10,280	82,321	1,850	10,280	82,321	2,064	11,468	77,117
6	1,080	5,999	88,320	1,080	5,999	88,320	2,017	11,203	88,320
7	,689	3,830	92,150						
8	,658	3,658	95,809						
9	,219	1,215	97,023						
10	,201	1,118	98,141						
11	,118	,655	98,796						
12	,090	,501	99,297						
13	,069	,384	99,681						
14	,038	,210	99,891						
15	,009	,052	99,943						
16	,007	,037	99,980						
17	,003	,017	99,998						
18	,000	,002	100,000						

يبين الجدول أعلاه القيمة الذاتية المقابلة لكل محور عاملي، حيث تم تحديد ستة

(6) عوامل أساسية، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها

بعين الاعتبار وهي: <sup>10</sup>

- الاتجاه الأول: وهو الأكثر شيوعاً ويتمثل في قبول الارتباط إذا تجاوز 0.3؛



- الاتجاه الثاني : وهو اتجاه متحفظ يوصي به "Ford et al"، حيث يتم إهمال أي ارتباط يقل عن 0.4 باعتبارها ارتباطات ضعيفة ؛
- الاتجاه الثالث : يقوم على صيغة رياضية قدمها كل من " Norman & Streiner" شريطة أن لا يقل حجم العينة عن 100 وهي كالتالي:

$$Min_{loading} = \frac{5.152}{\sqrt{N-2}}$$

وإذا اعتمدنا في دراستنا هذه الاتجاه الثالث، نجد أن أدنى قيمة مقبولة للارتباط هي 0.552 وهي قريبة من القيمة التي حددها " Ford et al " .

يتكون جدول القيم الذاتية من ثلاثة أقسام، يتمثل القسم الأول في التقديرات الأولية القائمة على أساس طريقة التحليل إلى مركبات أساسية. ويختلف القسم الثاني عن الأول في كونه ناتج عن استخدام طريقة المحاور الأساسية. ونظرا لاستخدمنا لهذه الأخيرة في التحليل، فإن اهتمامنا سينصبُّ على القسمين الثاني والثالث، حيث يتمثل القسم الثالث، في القيم الذاتية بعد عملية تدوير المحاور<sup>11</sup>، على عكس قيم القسم الثاني.

يتبين أن العوامل المستخرجة، وعددها ستة، تفسر 88,320% من الظاهرة محل الدراسة، وهي نسبة عالية ومقبولة لأخذ هذه المحاور كعوامل مفسرة للسلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية موضوع الدراسة. فنلاحظ أن النسب الإجمالية للتباين المفسر قبل عملية التدوير مساوية لتلك المحسوبة بعد عملية التدوير، ولا يكمن الاختلاف إلا في توزيع تلك النسب على العوامل الستة المستخرجة.

توجد عدة أساليب لتحديد عدد العوامل (المحاور الأساسية)، ومن بينها أسلوب التباين المفسر، حيث يتجه بعض المحللين إلى إدراج العوامل التي تفسر نسبة محددة من التباين. غير أننا سنعتمد في دراستنا هذه على :

- أسلوب "كايزر" « Kaiser Criterion » (1960): وهو الأسلوب الأكثر شيوعا، حيث يعتمد على تحديد عدد العوامل تبعا لقيمتها الذاتية، فإذا بلغت هذه الأخيرة الواحد الصحيح أو أكثر، فإنه يتم إدراج العامل في النموذج، وإذا كانت القيمة الذاتية أقل من ذلك فإنه يتم استبعاد العامل من النموذج.

- أسلوب الرسم البياني «Scree Plot»: ابتكر هذه الطريقة العالم «Cattell» سنة 1966، وتعتمد على إجراء رسم بياني للعوامل، فإذا اتسم العامل بدرجة انحدار قوية، بمعنى أنه يميل إلى الاتجاه العمودي النازل، فإنه يدرج في النموذج، وتستبعد العوامل التي تميل إلى الانحدار التدريجي، أي التي تميل إلى الاتجاه الأفقي.

يتبين من جدول القيم الذاتية بعد التدوير أن نسبة التشتت الإجمالي للعوامل المستخرجة كانت 88,320%، حيث تتوزع هذه النسب على تلك العوامل كما يلي:

- المحور العامل الأول، يفسر 20,625% من التشتت الإجمالي، وتقابله أعلى قيمة ذاتية وهي 3,713؛

- المحور العامل الثاني، يفسر 19,290% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 3,472؛

- المحور العامل الثالث، يفسر 14,052% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 2,529؛

- المحور العامل الرابع، يفسر 11,681% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 2,103؛

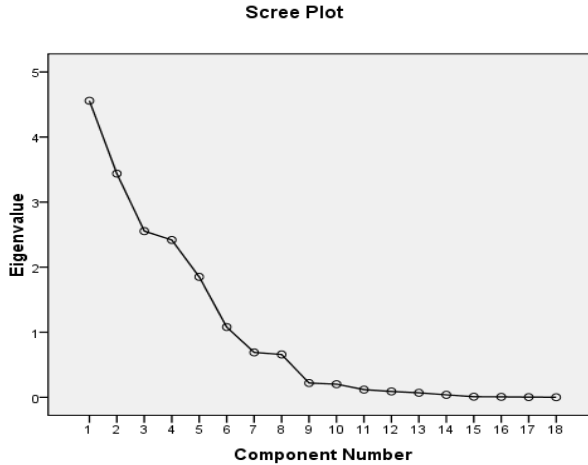
- المحور العامل الخامس، يفسر 11,468% من التشتت الإجمالي، وتقابله القيمة الذاتية 2,064؛

- المحور العامل السادس، يفسر 11,203% من التشتت الإجمالي، وتقابله أدنى قيمة ذاتية وهي 2,017.

نلاحظ أنه تبعاً لأسلوب "كايزر" تستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح. والواقع أن عدد المحاور العاملة المأخوذة بعين الاعتبار لوصف ظاهرة ما مرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة.

ويبين الشكل البياني الآتي القيم الذاتية التي يمكن أخذها وتلك التي يمكن استبعادها حسب أسلوب Cattell.

### التمثيل البياني للقيم الذاتية حسب طريقة Cattell (1966)



نلاحظ في الشكل البياني أعلاه، أن القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1-6] للعوامل، وبذلك نجد أن عدد القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة (المحاور العاملة) هو ستة (6)، بعدها تميل بقية القيم إلى الانحدار الأفقي، وهي بذلك مستبعدة من النموذج.

وبفضل عملية التدوير للمحاور الأساسية، وباستخدام أسلوب كايزر « Kaiser » في تحديد عدد العوامل تبعا لقيمتها الذاتية، وكذا اتجاه " Norman & Streiner " لتعيين أدنى قيمة مقبولة للارتباط (حيث حددت في دراستنا هذه بـ 0.552)، تحصلنا على مصفوفة العوامل بعد التدوير<sup>12</sup> والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول 4 : مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور

	Component					
	1	2	3	4	5	6
R3	,978					
R10	,978					
R4	,966					
R1	,897				,401	
R8		,880				
R12		,846				
R14		-,844				
R11		,688		,425		
R9			,974			
R17			,971			
R7			,726			
R15				,953		
R18				,937		
R2					,940	
R16					,910	
R5						,842
R13		-,485				,788
R6		,466				,710

تتسم هذه المصفوفة بالوضوح في إمكانية ملاحظة المتغيرات المرتبطة بكل عامل من العوامل المستخرجة، مما يسهل عملية تفسير المحاور العاملية والكشف عن المعاني التي تتضمنها. وتوجد عدة أساليب لتعريف (تسمية) العوامل المستخرجة ومنها:<sup>13</sup>

- الوصف: وهو استخدام مفاهيم مختصرة متعارف عليها تعكس بوضوح طبيعة المتغيرات التي تضمنها العامل.

- **السببية:** وهي طريقة تتجاوز الوصف إلى البحث عن المؤثرات التي تسببت في تشكيل العامل على النحو الذي تشكل به، بمعنى أن هذا الأسلوب يحاول الإجابة على السؤال التالي: **لماذا تضمن العامل متغيرات معينة؟**
- وسنعمد في تحليلنا على الأسلوبين معا، ذلك أن متغيرات الدراسة عبارة عن نسب مالية تسمح بالوصف، كما تسمح بتحديد السبب انطلاقا من تفسيراتها الاقتصادية والمالية. فينبغي أن يأخذ التفسير السببي بعين الاعتبار:
- طبيعة المتغيرات التي ارتبطت بالعامل؛
  - الإلمام بالظروف ذات الصلة بالظاهرة محل الدراسة؛
  - الاعتماد على النظريات والاتجاهات السائدة في المجال الذي تنتمي إليه الظاهرة.

### 3. تسمية العوامل المستخرجة

انطلاقا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها في الجدول الآتي:

الجدول 5: تلخيص العوامل الستة والمتغيرات المرتبطة بها

وصف العامل	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط (من اليمين إلى اليسار)				نسبة التباين المفسر	ترتيب العوامل حسب قيمها الذاتية
متغيرات تتعلق بالأصل الاقتصادي	R1	R4	R10	R3	20,625%	الأول
متغيرات محددة لحجم المؤسسة	R11	R14	R12	R8	19,290%	الثاني
متغيرات متعلقة بالأموال الخاصة	R7	R17	R9		14,052%	الثالث
متغيرات مفسرة لنمط التمويل	R18	R15			11,681%	الرابع

متغيرات تتعلق بالتمويل الذاتي	R16	R2		% 11,468	الخامس
متغيرات الهامش الاقتصادي والصافي	R6	R13	R5	% 11,203	السادس

1. نلاحظ أن العامل الأول مفسر بكل من : معدل دوران الأصل الاقتصادي، نسبة القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي ومعدلي المردودية الاقتصادية (الصافية والإجمالية). وانطلاقاً من تحليل المردودية الاقتصادية إلى مجموعة من النسب، نجد أن النسب الواردة آنفاً كلها معنوية بتفسير سلوك المؤسسة في تحقيق مستوى معين من المردودية الاقتصادية، حيث تتميز نسب المردودية عادة بأنها العلاقة بين نتيجة ما ومقدار الأموال المولدة لهذه النتيجة. وعليه، يمكن تسمية هذا العامل بـ: **المردودية الاقتصادية.**

2. نلاحظ أن العامل الثاني مفسر بكل من : معدل الهامش الصافي على القيمة المضافة، معدل كثافة الاستثمار (نسبة استثمارات الاستغلال إلى متوسط عدد المستخدمين)، نسبة مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة ومعدل إنتاجية اليد العاملة (نسبة القيمة المضافة إلى متوسط عدد المستخدمين). وهكذا نجد أن القاسم المشترك بين هذه المتغيرات هو كونها معايير تنظيمية تستخدم لتصنيف المؤسسات حسب الحجم ( عدد المستخدمين، رقم الأعمال، حجم الاستثمارات، القيمة المضافة...). وعليه، يمكن تسمية العامل الرابع بـ: **حجم المؤسسة.**

3. كما يظهر العامل الثالث مفسراً بكل من : معدل دوران الأموال الخاصة، مردودية الأموال الخاصة، ودرجة الاستقلالية المالية (نسبة الأموال المستثمرة إلى الأموال الخاصة). وعليه، يمكننا أن نطلق على العامل الثالث أسم : **الهيكل المالي للمؤسسة.**

4. وقد ارتبط بالعامل الرابع كل من : نصيب المقرضين من القيمة المضافة (نسبة المصاريف المالية إلى القيمة المضافة) ونصيب المقرضين من الفائض الإجمالي للاستغلال (نسبة المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي

للاستغلال)، وكلاهما نسبة تتعلق بالمصاريف المالية، والتي تعكس في الواقع تأثير سياسة التمويل على نتائج المؤسسة كما تعكس طريقة تمويل احتياجات هذه الأخيرة. وعليه يمكن تسمية هذا العامل بـ: **الاحتياج لرأس المال العامل.**

5. ونلاحظ أن العامل الخامس يرتبط به كل من : معدل الهامش الاقتصادي الإجمالي (نسبة الفائض الإجمالي للاستغلال إلى رقم الأعمال) ونصيب المؤسسة من القيمة المضافة (نسبة التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة)، ويتعلق الأمر هنا بالتمويل الذاتي الناتج عن دورة الاستغلال (الفائض الإجمالي للاستغلال) والتمويل الذاتي الناتج عن إجمالي نشاط المؤسسة. إذن يمكن تسمية هذا العامل بـ: **القدرة على التمويل الذاتي**

6. كما يرتبط العامل السادس بكل من : معدل الهامش الاقتصادي (نسبة النتيجة الاقتصادية إلى رقم الأعمال)، درجة التكامل العمودي (نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال) ومعدل الهامش الصافي (نسبة النتيجة الصافية إلى رقم الأعمال). ويترجم معدل الهامش السياسي التجارية للمؤسسة، كما تترجم درجة التكامل العمودي درجة تكامل المؤسسة في قطاعها، بمعنى مدى اعتمادها على الغير في سيرورة نشاطها. ويفيد تحليل هذه المتغيرات بأن هذا العامل يترجم موقع المؤسسة بين الزبائن والموردين. وعليه، يمكن تسمية العامل السادس بـ: **السلوك التجاري**

### **خلاصة واستنتاجات:**

حاولنا في هذه الدراسة استخراج العوامل الخفية المحددة للسلوك الاقتصادي لمجموعة من المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و2006. حيث استندت الدراسة إلى 18 متغيرة مالية (نسب) تم احتسابها انطلاقا من البيانات المحاسبية والمالية. وقد استخدمنا طريقة التحليل العملي كأسلوب لتبسيط الظاهرة موضوع الدراسة والتحليل. ومن خلال عملية التحليل وخطواته تبين أن السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية يمكن تفسيره من خلال مجموعة من العوامل

هي: المردودية الاقتصادية ؛ حجم المؤسسة ؛ الهيكل المالي للمؤسسة ؛ مستوى الاحتياج لرأس المال العامل ؛ قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي وسلوكها التجاري. ويفيد تحليل هذه العوامل بأنه :

- تترجم المردودية الاقتصادية قدرة الأصل الاقتصادي للمؤسسة على رفع مقدار ثروتها، حيث يفسر الأصل الاقتصادي حجم الأدوات الصناعية والتجارية الضرورية لنشاط المؤسسة. وعليه، فإنه من الناحية المنطقية نقبل بأن الأصل الاقتصادي يكون محددا للسلوك الاقتصادي في المؤسسة.
- يمكن قبول حجم المؤسسة أيضا كمحدد لسلوكها الاقتصادي، ذلك أن الحجم يعتبر أحد العوامل المساعدة على النمو (اختراق أسواق أجنبية مثلا) وعلى إعادة هيكلة نشاط المؤسسة وشكلها التنظيمي. كما يعد الحجم عاملا أساسيا في جلب مصادر التمويل.
- يؤثر الهيكل المالي على السلوك الاقتصادي للمؤسسة من خلال أهداف الأطراف الممولة للمؤسسة، حيث يمكن اعتبار سلوك المؤسسة دالة في أهداف الأطراف الممولة لها، إذ أن التمويل بالأموال الخاصة يملئ على المؤسسة تحقيق أهداف مختلفة عنها في حالة التمويل بالاستدانة. وقد بيّنت الأدبيات المالية أن أهداف المقاول (صاحب مؤسسة صغيرة) مختلفة عن أهداف مسير في مؤسسة كبيرة، ويدافع كل عن أهدافه بأساليب مختلفة.
- يمكن قبول الاحتياج لرأس المال العامل عاملا محددا للسلوك الاقتصادي، ذلك أن هذا الاحتياج يستمد خصائصه من خصائص دورة الاستغلال، وهذه الأخيرة مستمدة من خصائص النشاط. وبذلك فإن الاحتياجات المتولدة عن نشاط معين تكون محددة لسلوكه من حيث التسيير.
- يمكن اعتبار القدرة على التمويل الذاتي أيضا محددا للسلوك الاقتصادي للمؤسسة. فعلى سبيل المثال، ارتفاع مستوى التمويل الذاتي يرفع من حرية المؤسسة في اتخاذ قرارات الاستثمار، الأمر الذي يمكنها من ممارسة جهد استثماري، ويعد هذا الأخير سلوكا اقتصاديا.



تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة  
1990-2006-مدخل التحليل إلى مركبات أساسية

- ويتحدد السلوك التجاري للمؤسسة من خلال موقعها في السوق وحجم وطبيعة تعاملاتها مع الزبائن والموردين، فعلى سبيل المثال، نجد أن القروض التجارية الممنوحة للزبائن من قبل المؤسسة تتحدد من خلال القروض التجارية الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين إلى جانب حجم وطبيعة المخزونات. وهذا ما يعد عاملاً محدد للسلوك الاقتصادي.

الملحق 1: مصفوفة المعاملات الصورية (Anti-image Matrices)

Anti-image Correlation																			
		R1	R2	R3	R4	R5	R6	R7	R8	R9	R10	R11	R12	R13	R14	R15	R16	R17	R18
	R1																		
	R2	,676 <sup>a</sup>																	
	R3	,060	,103																
	R4	,438 <sup>a</sup>	,016	,490 <sup>a</sup>															
	R5	,103	,016	-,408	,568 <sup>a</sup>														
	R6	-,853	-,098	-,408	-,210	,553 <sup>a</sup>													
	R7	-,061	-,661	-,073	-,210	-,470	,297												
	R8	-,044	,120	-,533	-,297	-,470	-,142	-,305											
	R9	-,098	,008	-,036	-,142	-,305	-,645	-,054	,237										
	R10	,502	,669	,397	-,645	-,054	-,130	,130	-,014	-,792									
	R11	-,130	,102	-,414	-,130	,130	-,041	-,130	-,059	-,194	-,196								
	R12	-,041	-,059	-,792	-,041	-,059	-,196	-,196	-,028	-,216	-,216	-,046							
	R13	,196	-,194	,416	-,196	-,194	-,216	-,216	-,028	-,046	-,046	-,012	-,012						
	R14	-,216	,028	-,536	-,028	-,536	-,012	-,012	-,286	-,012	-,012	-,098	-,098	-,012					
	R15	-,046	-,262	,671	-,046	,671	-,098	-,098	-,360	-,098	-,098	-,418	-,418	-,098	-,098				
	R16	-,012	-,286	-,354	-,012	-,354	-,418	-,418	-,360	-,418	-,418	-,924	-,924	-,418	-,418	-,418			
	R17	,098	,360	-,019	-,418	-,019	-,924	-,924	-,085	-,924	-,924	-,102	-,102	-,924	-,924	-,924	-,924		
	R18	-,418	-,924	-,085	-,924	-,085	-,102	-,102	-,102	-,102	-,102	-,074	-,074	-,102	-,102	-,102	-,102	-,102	-,102
	R18	-,074	-,249	,012	-,074	,012	-,249	-,249	-,012	-,249	-,249	-,012	-,249	-,012	-,249	-,012	-,249	-,012	-,249

R13	R12	R11	R10	R9	R8	R7	R6
-0,46	-216	,196	,041	-,130	,502	,098	-,044
-262	,028	-,194	,059	,102	,669	,008	,120
,671	-536	,416	-,792	-,414	,397	-,036	-,533
-092	,424	-,287	-,014	,237	-,645	-,142	,297
,002	-,187	,274	,130	-,054	-,305	,066	-,470
-,574	,421	-,301	,330	,148	-,375	,075	,589 <sup>a</sup>
-,237	-,090	,091	,174	-,286	,071	,611 <sup>a</sup>	,075
,196	-,362	,073	-,109	-,054	,460 <sup>a</sup>	,071	-,375
-072	,345	-,299	,286	,450 <sup>a</sup>	-,054	-,286	,148
-,693	,316	-,345	,576 <sup>a</sup>	,286	-,109	,174	,330
,190	-,692	,496 <sup>a</sup>	-,345	-,299	,073	,091	-,301
-,284	,511 <sup>a</sup>	-,692	,316	,345	-,362	-,090	,421
,341 <sup>a</sup>	-,284	,190	-,693	-,072	,196	-,237	-,574
-,331	,198	,062	,407	,234	-,189	,312	,065
-,048	,048	-,088	,103	,187	,348	,095	,076
,240	,056	,097	-,041	,003	-,791	-,049	-,102
,077	-,346	,303	-,296	-,999	,049	,261	-,161
,146	,104	-,196	-,072	-,081	-,194	-,124	-,017

تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة  
1990-2006-مدخل التحليل إلى مركبات أساسية

R18	R17	R16	R15	R14
-0,074	,123	-0,418	,098	-0,012
-0,249	-0,102	-0,924	,360	-0,286
,012	,418	-0,085	-0,019	-0,354
,101	-0,231	,408	-0,126	,054
,109	,060	,582	-0,288	,423
-0,017	-0,161	-0,102	,076	,065
-0,124	,261	-0,049	,095	,312
-0,194	,049	-0,791	,348	-0,189
-0,081	-0,999	,003	,187	,234
-0,072	-0,296	-0,041	,103	,407
-0,196	,303	,097	-0,088	,062
,104	-0,346	,056	,048	,198
,146	,077	,240	-0,048	-0,331
-0,301	-0,245	,293	,271	,639 <sup>a</sup>
-0,854	-0,187	-0,357	,415 <sup>a</sup>	,271
,249	,000	,455 <sup>a</sup>	-0,357	,293
,075	,448 <sup>a</sup>	,000	-0,187	-0,245
,513 <sup>a</sup>	,075	,249	-0,854	-0,301

a. Measures of Sampling Adequacy(MSA)

الملحق 2 : جودة تمثيل المتغيرات

	Initial	Extraction
R1	1	0,978
R2	1	0,99
R3	1	0,973
R4	1	0,97
R5	1	0,908
R6	1	0,889
R7	1	0,539
R8	1	0,869
R9	1	0,951
R10	1	0,964
R11	1	0,674
R12	1	0,743
R13	1	0,883
R14	1	0,778
R15	1	0,92
R16	1	0,99
R17	1	0,946
R18	1	0,933

تحليل السلوك الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الجزائر خلال الفترة  
2006-1990-مدخل التحليل إلى مركبات أساسية

الملحق 3: مصفوفة العوامل قبل عملية التدوير

	Component					
	1	2	3	4	5	6
R14	-0,72					
R16	0,693					-0,557
R1	0,689	0,653				
R5	0,665					0,458
R6	0,65	-0,463				
R8	0,641	-0,459			-0,407	
R12	0,631					
R2	0,554			-0,427	0,47	-0,461
R10	0,441	0,871				
R3	0,45	0,862				
R4	0,605	0,758				
R17			0,929			
R9			0,925			
R7			0,688			
R13				-0,667	0,435	
R11	0,509			0,559		
R15				0,637	0,698	
R18				0,603	0,69	

Extraction Method: Principal Component  
Analysis.

a. 6 components extracted.

الملحق 4: متغيرات الدراسة

التفسير المالي والاقتصادي	النسب	المتغيرات/الرموز	
	تسمية النسب	القياس	
الأداء الاقتصادي لدورة الاستغلال	المردودية الاقتصادية الإجمالية	EBE/AE	R1
قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليف الاستغلال	الهامش الإجمالي للاستغلال	EBE/CA	R2
فعالية الأصل الاقتصادي	معدل دوران الأصل الاقتصادي	CA/AE	R3
الأداء الاقتصادي لدورتي الاستغلال والاستثمار	المردودية الاقتصادية الصافية	Rexp/AE	R4
مردودية النشاط التجاري	الهامش الصافي للاستغلال	Rexp/CA	R5
المردودية التجارية	معدل الهامش الصافي	Rnet/CA	6R
الاستقلالية المالية	معامل الاستدانة	AE/CP	7R
مساهمة القيمة المضافة في نتيجة المؤسسة	معدل الهامش على القيمة المضافة	Rnet/VA	8R
قدرة المؤسسة على استغلال الموارد الخاصة	دوران الأموال الخاصة	CA/CP	9R
أداء الأدوات الصناعية والتجارية	القيمة المضافة إلى الأصل الاقتصادي	VA/AE	10R
إنتاجية اليد العاملة	القيمة المضافة إلى متوسطك عدد المستخدمين	VA/ Effectifs	R11
كثافة الاستثمار	الأصل الاقتصادي إلى متوسطك عدد المستخدمين	AE/Effectifs	R12
درجة تكامل المؤسسة داخل قطاعها	نسبة التكامل العمودي	VA/CA	R13
نصيب اليد العاملة من القيمة المضافة	مصاريف المستخدمين إلى القيمة المضافة	Charge personnel/VA	R14
نصيب المقرضين من القيمة المضافة	المصاريف المالية إلى القيمة المضافة	Frais financiers/VA	R15
نصيب المؤسسة من القيمة المضافة	التمويل الذاتي إلى القيمة المضافة	Autofinancement/VA	R16
مردودية الأموال الخاصة	القدرة على التمويل الذاتي إلى الأموال الخاصة	CAF/CP	R17
نصيب المقرضين من فوائد دورة الاستغلال، وبيبين مدى التحكم في الثروة الموزعة للجهات الممولة	المصاريف المالية إلى الفائض الإجمالي للاستغلال	Frais financiers/EBE	R18

<sup>1</sup> بوزيان عثمان، قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:متطلبات التكيف و آليات التأهيل، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسينية بن بوعلی - الشلف - الجزائر، يومي 17 - 18 أبريل 2006.

<sup>2</sup> بوزيان عثمان مرجع سابق ص2.

<sup>3</sup> قانون 21/08/1982

<sup>4</sup> CNES, Rapport : Pour une politique de développement de la PME en Algérie, Alger, 2002.

<sup>5</sup> عليوش قروبوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

<sup>6</sup> بوزيان عثمان مرجع سابق ص4

<sup>7</sup> صالح صالحي (2001)، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف، الجزائر، ص27.

<sup>8</sup> صالح صالحي [بتصرف]، مرجع سابق، ص28

<sup>9</sup> وهو ما يسميه بعضهم بمعامل التحديد، وهو عبارة عن حاصل جداء كل القيم الذاتية.

<sup>10</sup> خالد بن سعد الحضعي، تقنيات صنع القرار تطبيقات حاسوبية، الجزء الثاني، دار الأصحاب للنشر والتوزيع، الرياض، 2005، ص495-496.

<sup>11</sup> تهدف عملية التدوير إلى تحويل مصفوفة الارتباطات الأولية إلى مصفوفة ارتباطات مكافئة لها تتسم بقدر كبير من الوضوح، وذلك من خلال تعظيم الارتباطات الكبرى وتجميع الارتباطات الصغرى. ويكون تدوير المحاور على أحد النوعين: المتعامد أو المائل، ولكل نوع عدة أوجه:

أولاً: التدوير المتعامد: 1- طريقة Varimax وهي مصطلح مختصر لتعظيم التباين، وترجع هذه الطريقة إلى إسهامات العالم "كايزر" وتعتمد على تقليل عدد المتغيرات المرتبطة بعامل ما، أي أنها تميل إلى اختصار وتبسيط بنية المتغيرات بالنسبة للعوامل، وبالتالي تيسر تعيين متغير ما في أحد العوامل المستخرجة. وتعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً واستخداماً. 2- طريقة Quartimax، وهي طريقة معاكسة للسابقة، حيث تعمل على تقليل عدد العوامل اللازمة لتفسير تباين المتغيرات، ويشير هذا إلى أنها تميل إلى تبسيط بنية العوامل بالنسبة إلى المتغيرات. 3- طريقة Equamax، وهي طريقة وسطية بين السابقتين.

ثانياً: التدوير المائل: يختلف هذا النوع عن السابق في كونه يفترض ارتباط العوامل، وله نوعا هما: التدوير المائل المباشر والبروماكس، حيث يتصف الأخير بأنه أكثر فاعلية في التعامل مع البيانات كبيرة الحجم. وتعد طرائق التدوير المتعامد التي تفترض عدم تراطبات العوامل الأنسب في حقل العلوم الاجتماعية، على اعتبار أن استخدام التدوير المائل يتسبب في صعوبة التمييز بين العوامل. [أنظر بخصوص هذا الشأن: خالد بن سعد الحضعي، مرجع سبق ذكره، ص486-487].

<sup>12</sup> كما أسلفنا الإشارة، فإن عملية التدوير تهدف إلى تموقع المحاور (العوامل) بالشكل الذي يتحقق معه أكبر تشعب ممكن بالمتغيرات ويمكن الإطلاع على الملحق 3 لمعاينة مصفوفة العوامل قبل عملية تدوير المحاور.

<sup>13</sup> خالد بن سعد الحضعي، مرجع سابق، ص497.